

قضية التصحيف والتحريف

د. محمود محمد الطناحي

الحمد لله وحده لاشريك له، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.(*)

وبعـــد:

فإن قضيـة التصحيف والتحريف من أخطـر قضـايـا تحقيق النصـوص؛ لأنَّها تتصـل بسـلامة النَّصّ، وتأديته على الوجه الذي تركه عليه مؤلفه، وهي الغاية التي ليس وراءها غاية، من تحقيق النصوص وإذاعتها.

وقـد يُتسـامـح في بعض جوانب التحقيق الأخـرى مع أهمّيتها، كتوثيق النُّقُول وتخريج الشواهد، وصُنْع الفهارس الفنّية، ولكن أنْ يُترك اللفظ مصحَّفاً أومُزالاً عن جهته، فهذا ممّا لا يُتسامح فيه، ولا يُعْفى عنه.

ويَعظُم الخطب حين يُبنَى على اللفظ المصحَّف رأيٌ في العقيدة أو الأدب أو اللغة. حكى الحافظ السُّيوطيّ، قال: «قيل: إنّ النصارى كفروا بلفظةٍ أخطأوا في إعجامها وشكلها، قال الله في الإنجيل لعيسى عليه السَّلام: «أنت نَبِيّي ولَّدْتُك من البَتُول»، فصَحَّفُوها وقالوا: «أنت بُنَيِّي ولَدْتُك من البَتُول» مخفَّفا(1)، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

وأظنّ أننا لم ننسَ ذلك التصحيفَ القديم، المعروفَ بتصحيف النُّقْطة، ذلك مارُوِي عن الخليفة سليمانَ بنِ عبد المَلك ـ وكان غيوراً على الحُرَم، فقيل له: إنَّ المخنَّثين قد أفسدوا النساء بالمدينة، فكتب إلى قاضي المدينة وواليها أبي بكر بن حزم: «أنْ أحْصِ مَن قِبلك من المخنَّثين». فصحَّف كاتبُــه: «أنِ اخصِ» بالخـاء المعجمة مكانَ الحاء المهملة، فدعاهم فخصاهم. قال ابنُ جُعْدُبة، راوي الخبر: فقلت لكـاتب ابنِ حزم: زعمـوا أنـه كتب إليـه: أن أحصهم، فقـال: يا ابنَ أخي، عليها ـ والله ـ نقطةٌ، إن شئتَ أريتُكها. قال: وقال الأصمعي: عليها نُقطةٌ مثلُ سُهَيل.(2).

كما أننا لن ننسى ذلك التصحيف المنكَر، في كلمة «الصِّلِّيان(3)» التي تحوَّلت إلى «الصُّلْبـان» وبنى عليهـا ذلك التالفُ الخبيث تاريخا مزيَّفا، ألصقه بأبي العلاء المعرّي، ولم يحظَ من ذلك بطائل، فقد قيَّض الله له من سامه سوء العذاب(4).

---

* ألقيت في يوم الاثنين ٣ / ٢ / ١٤٠٤ هـ

(١) تدريب الراوي ٢/٦٨

(٢) تصحيفات المحدثين ١/٧٢

(٣) الصليان، بكسرتين، مشددة اللام: نبت معروف.

(٤) المُصَحِّف هو الدكتور لويس عوض، والذي سامه سوء العذاب هو شيخنا العلامة محمود محمد شاكر، في كتابه الفذ: أباطيل وأسمار.

وقد عرَّف العلماء التصحيفَ والتحريفَ بتعريفات شتَّى، أعدَلُها وأقربُها ما قيل من أن التصحيف: هو تغييرٌ في نَقْط الحروف أو حركتها، مع بقاء صورة الخط، كالذي تراه في كلمات مثل: نَمَتْ ونمْتُ، ولَعَلَّهُ، ولِعِلَّةٍ، والعذل، والعدل، والعيب والعتب، وعباس، وعيّاش، وحمزة وجمرة، والثَّوريّ، والتَّوَّزِيّ.

والتحريف: هو العدول بالشيء عن جهته، قال تعالى: (من الذين هادُوا يُحرِّفون الكلم عن مواضعه)(١) وقال: (وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلامَ الله ثم يحرِّفونه من بعد ماعقلوه وهم يعلمون)(٢).

والتحريف قد يكون بالزيادة في الكلام، أو النَّقصِ منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحمله على غير المراد منه، فهو بكل هذه التعريفات أعمُّ من التصحيف. وبعض القدماء لايفرّق بين التصحيف والتحريف، يجعلهما مترادفَيْن(٣).

والمأخذ اللغوي لمصطلح التصحيف يرجع إلى الأخذ عن الصُّحُف، دون التلقِّي من أفواه المشايخ. يقول أبو أحمد العسكريّ: «فأما معنى قولهم: «الصُّحفيّ والتصحيف» فقد قال الخليل: إن الصُّحُفيَّ الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف، وقال غيره: أصل هذا أنَّ قوماً كانوا قد أخذوا العلمَ عن الصحف، من غير أن يلقوا فيه العلماء، فكان يقع فيما يَرْوُونه التغيير، فيقال عنده: قد صَحَّفوا، أي ردَّدُوه عن الصحف، وهم مصحِّفون، والمصدر التصحيف»(٤).

وقد شدّد العلماء في ضرورة التلقِّي والمشافهة، وعدمِ التعويلِ على الصُّحُف:

رُوِي عن سليمانَ بنِ موسى الدمشقيّ الأشْدَق ـ وكان صَدوقاً فقيها ـ قال: «كان يقال: لا تأخذوا القرآن من المُصْحفيِّين، ولا العلمَ من الصَّحفيِّين»(٥).

---

(١) سورة النساء ٤٦

(٢) سورة البقرة ٧٥

(٣) راجع الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث ص ١٧٢، ومقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين ص ٣٩، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٠

(٤) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٣

(٥) تصحيفات المحدّثين ١/ ٦

ورُوي عن عِمرانَ بن الحصين، رضي الله عنه، أنه قال: سمعت النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «الحياء لايأتي إلَّا بخير»، قال: فقال بُشَير بن كعبٍ العدويّ: إنّ في «الحكمـة» أنَّ منـه ضعفـاً. فقـال عِمـران: أحدِّثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتُحدِّثني عن الصُّحُف(1)». وقوله: «مكتوبٌ في الحكمة» يعني الإنجيل.

وكان الحافظ أبو الحجّاج المِزِّيُّ، إذا تغرَّب عليه أحدٌ برواية شيء مما يذكره بعضُ الشُّرَّاح، على خلاف المَشهـور عنـده يقـول: «هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبُه إلَّا على مجرَّد الصُّحف، والأخذِ منها(2)». وقال قائلُهم:

من يأخـذ العلم عن شيخٍ مشـافهةً ... يكن عن الـزَّيف والتصحيف في حَرَمِ
ومن يكن آخـذاً للعِلم عن صُحُفٍ ... فعلمُـه عنـد أهـل العلم كالعـدمِ

وقـد مدحـوا من يحترس من التصحيف، ويتصوَّن منه، كالذي قاله أبو نواس، في مدح خلفٍ الأحمر:

لايَهِمُ الحـاء في القـراءة بالخـاء ... ولا يأخـذُ إسنـادَه من الـصُّحُفِ

وقال فيه أيضاً، يرثيه:

أوْدَى جِمـاعُ العِلْم مذ أوْدَى خلَفْ ... راويـةٌ لايـجتـنـي من الصُّحُفْ(3)

وهجا شاعرٌ أبا حاتم السِّجستانيّ، بضِدِّ هذا، فقال:

إذا أسـنـد الـقـومُ أخـبـارَهـمْ ... فإسنـادُهُ الـصُّحْفُ والهـاجِسُ(4)

وقـد تنبَّـه العلمـاء من قديم، إلى خطـورة التصحيف، فيقـول الـزمخشـريّ: «التصحيف قُفْلٌ ضَلَّ مِفتاحُه(5)»، واصطنعوا وسائلَ شتىً لصون الكلام منه، ويأتي في مقدِّمة هذه الوسائل ضرورةُ التقييد والضبطِ والإعجام. يقول الإمام الأوزاعيّ:

نورُ الكتاب إعجامه(6)

ولهم في الضبـط طريقتـان: الأولى ضبطُ القلم، كأن يُكتَبَ على المفتـوح

(1) تصحيفات المحدِّثين 1/8
(2) الباعث الحثيث ص 174
(3) تصحيفات المحدثين 1/20، وانظر ديوان أبي نواس ص 576، 577
(4) المرجع السابق ص 21، وانظر أيضا: محاضرات الأدباء 1/63، ففيه كثيرٌ من غرائب التصحيف ومُنكَره وطريفه.
(5) ربيع الأبرار 1/634، (باب الجهل والنقص والخطأ والتصحيف والتحريف واللحن)
(6) انظر شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص 14 ـ 16، وتدريب الراوي 2/68

فتحة، وعلى المرفوع ضمة، وتحت المجرور كسرة، فإذا كان في الحرف ضبطان رسَمُوهما، وكتبوا بحرفٍ صغير كلمة «معاً» وأمعن بعضُهم في الدقَّة، فرسم تحت الحاء المهملة حاءً صغيرة، وتحت الدال المهملة نقطةً، وتحت السين المهملة ثلاث نقط، وفوق الحرف المخفَّف كلمة «خِف» إلى آخر هذه المصطلحات التي يعرفها من أدام النظرَ في المخطوطات القديمة[1].

والطريقة الثانية: ضبط العبارة، وهو أن يصفَ الكاتبُ حروفَ الكلمة التي هي مظِنَّةُ التصحيف، بما ينفي عنها الاشتباه بأخواتها التي تتفق معها في الرسم، فيقول مثلا، في «العتب»: بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحَّدة، وبذلك لاتتصحَّف بكلمة «الغيث». وهذه الطريقة أدقُّ ضبطا، وأقوم سبيلا، إذ كان الضبط بالقلم عُرْضةً للمحو أو التغيير. ويتصل بضبط العبارة: ضبطُ المِثال، كأن يقال: فَزارة كسَحَابة، ومَنُوف كصَبُور. وأكثر مايأتي هذا في معاجم اللغة.

ومما يُحكَى عن طرائقهم في الضبط بالعبارة أنّ في الرُّواة التابعين الثِّقات رجلين، أحدهما «أبو الحوراء ـ بحاء مهملة وراء ـ واسمه ربيعة بن شيبان السَّعديّ، وثانيهما: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي، واسمه أوس بن عبد الله الرَّبعيّ»، قال الحافظ السُّيوطيّ: «ذكر أبو عليّ الغَسَّانيّ أن عبدَ الله بن إدريس قال: لمّا حدَّثني شعبةُ بحديث أبي الحوراء، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، كتب تحته: «حُورٌ عِين» لئلاَّ أغلَطَ فأقرأه: أبو الجوزاء، بالجيم والزاي[2]»، وهذا من أطرف وسائل أمن التصحيف.

ومما يتصل بهذه الوسائل: أنهم كانوا يلجئون إلى مخالفة المعروف في اللغة؛ ليتوَقَّوْا وقوع غيرهم في التصحيف والخطأ. قال أبو نصر الجوهريّ: «السَّعْتر: نبت، وبعضهم يكتبه بالصاد، في كتب الطبّ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالشَّعير[3]».

ومن ذلك أيضا أنهم كانوا يشرحون الكلمة الواضحة الظاهرة؛ لالخفاء معناها، ولكن لأنها مظنَّةُ تصحيف. جاء في النهاية في غريب الحديث والأثر: «في

(١) انظر مقدمة تحقيق تصحيفات المحدثين وحاشيته ص ٣٦
(٢) المرجع السابق ص ٢٢
(٣) الصحاح ص ٦٨٥، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٥

حديث عمر رضي الله عنه: أن امرأةً نشَزَت على زوجها فحبسها في بيت الزِّبْل» قال ابن الأثير: هو بالكسر: السِّرْجين، وبالفتح: مصدر زبلتُ الأرضَ: إذا أصلحتَها بالزِّبل» قال: وإنما ذكرت هذه اللفظةَ مَع ظهورها؛ لئلا تُصحَّفَ بغيرها، فإنها بمكانٍ من الاشتباه»[1]».

وواضحٌ - إن شاء الله - أن العناية بالضبط والإعجام، وضرورة الروايةِ والإسنادِ والتلقِّي عن العلماء، وعدمَ التعويل على الأخذ من الصحف، كل ذلك مصروف إلى علماء الحديث، فهم الذين أصَّلُوا هذا العِلمَ الشريف، وشادوا بنيانه وبيَّنوا رسومَه، وإن علماء الأدب واللغة، وسائر فنونِ التراث مدينون لعلماء الحديث بأصول ذلك المنهج المحكم في القبول والردِّ والتصحيح والتضعيف.

وأيضاً فإنّ علماء الحديث حين تصدَّوْا لظاهرة التصحيف في المتون والأسانيد، قد أخذوا العلماء أخذاً، إلى أن يَتَنبَّهوا لهذه الظاهرة فيما انتهي إليهم من كلام العرب، وأن يدوِّنوا ما وقع إليهم من مظاهر التصحيف، في أثناء تصانيفهم، وأن يفردوا لذلك تصانيف، ومن أقدم من ألَّف في التصحيف حمزةُ بن الحسن الأصفهانيّ، المتوفي سنة ستين وثلاثمائة، وكان مؤرِّخا أديبا، ألّف كتاباً في ذلك سمَّاه: التنبيه على حدوث التصحيف. ومن الطريف أن هذا العنوان جاء مصحَّفاً في فهرست ابن النديم، هكذا: التنبيه على حروف المصحف»[2]».

وجاء بعده أبو أحمد الحسن بنُ عبد الله بنِ سعيد العسكريّ، المتوفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة، وألف في ذلك كتابين: أولهما: شرح مايقع فيه التصحيفُ والتحريف، أثنى عليه ابنُ خلّكان، بقوله: «جمع فيه فأوعب»[3]». والكتاب الثاني: تصحيفات المحدِّثين.

ومما يصحّ أن يُجعلَ بين كتب التصحيف والتحريف، كتاب «التنبيهات على أغاليط الرواة» لعلي بن حمزة البصريّ، المتوفي سنة خمس وسبعين وثلاثمائة، وإن كان لم يسمِّ كتابه بما يدلّ على ذلك[4].

---

(١) النهاية ٢/٢٩٤

(٢) الفهرست ص ١٥٤، ومقدمة تحقيقه ص ١٥، طبعة طهران ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، والأعلام ٢/٢٧٧

(٣) وفيات الأعيان ٢/٨٣

(٤) تحقيق النصوص ونشرها ص ٦٤

ونستطيع أن نقول مطمئنين: إن العلماء قد حاصروا ظاهرة التصحيف، في الأعلام والأنساب والبُلدان، حصاراً يوشك أن يكون تاماً، وذلك بما صنَّفوه من كتب المشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق[1].

وقد أورد المصنفون في التصحيف والتحريف، جملةً من أخبار المصحِّفين، وبعض ماوهم فيه العلماء. على أن بعض ما أوردوه ينبغي أن يؤخذ بشيء من الحذر والتوقُّف؛ لصدوره عن أئمة أعلام، عاشوا حياتَهم في رحاب هذه اللغة الكريمة، أخذاً وعطاءً، فلم ينصرفوا عنها إلَّا إليها. ويؤنسني في ذلك حكاياتٌ ثلاث، جمعتها من ثلاثة مصادر، في الحديث واللغة والأدب:

أولها: مانُسب إلى عثمان بن أبي شيبة، أنه قرأ: (جعل السفينة في رجل أخيه) والصواب: (جعل السِّقايةَ في رحل أخيه)[2]، وروى أنه قيل له: (في رحل أخيه) فقال: «تحت الجيم واحدة» يعني نقطة. وروى أيضا أنه قيل له: إنما هو: (جعل السِّقايةَ)، فقال: «أنا وأخي أبو بكر: لا نقرأ لعاصم». قال الحافظ الذهبي: «فكأنه كان صاحب دعابة، ولعله تاب وأناب»[3]». وقال الحافظ ابن كثير: «وما ينقله كثيرٌ من الناس، عن عثمان بن أبي شيبة، أنه كان يصحِّف قراءة القرآن، فغريبٌ جدّاً؛ لأنّ له كتابا في التفسير، وقد نُقِل عنه أشياء لا تصدرُ عن صبيان المكاتب[4]».

والحكاية الثانية، جاءت في كتاب الخصائص (باب في سقطات العلماء):

«حُكِي عن الأصمعيّ أنه صحَّف قولَ الحطيئة:

وغررتني وزعمت أنك لابنٌ في الصيف تامِرْ

---

(١) ومن أشهر المصنَّفات في ذلك: تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي عليّ الغَسَّانيّ الجَيَّاني، والمؤتلف والمختلف للآمدي، وما اتفق لفظه واختلف مسماه، في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وعجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، كلاهما لأبي بكر الحازمي، والأنساب لأبي سعد السمعاني، والإكمال لابن ماكولا، والمشترك وضعا والمفترق صُقْعا لياقوت الحموي، والمشتبه في الأسماء والأنساب للذهبي، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، وتحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب، لابن خطيب الدهشة. وأفاد من كثير من ذلك العلاّمة المرتضي الزبيدي، في كتابه العظيم: تاج العروس. وانظر مقدمة تحقيق ذيل مشتبه النسبة، لابن رافع. للدكتور صلاح الدين المنجد.

(٢) سورة يوسف ٧٠، وانظر القصة في تصحيفات المحدثين ١ /٢٧

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٣٨

(٤) الباعث الحثيث ص ١٧١

فأنشده :

لاتني بالضيف تامِرْ

أي تأمر بإنزاله وإكرامه» .

يقـول أبـو الفتـح بنُ جنّي : وتبعُـدُ هذه الحكـايةُ في نفسي ؛ لفضل الأصمعيّ وعلوِّه، غير أنني رأيت أصحابَنا على القديم يُسْنِدونها إليه، ويحملونها عليه[1]» .

والثـالثـة : ماذكـره الجاحظ، في البيان والتبيين، قال: «قال محمد بن سلام : قال يونس بن حبيب : ماجـاءنـا عن أحـد من روائـع الكـلام ماجـاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]» .

قال شيخنا الجليل عبد السلام هارون، حفظه الله : «جاء في حاشية قديمة من إحدى نسخه ـ يعني البيان ـ تعليقاً على ذلك : «هذا ممّا صحّفه الجاحظ، وأخطأ فيـه ؛ لأن يونس إنمـا قال : «عن البَتِّي» وهـو عثمـان البَتِّي ، فلمـا لم يذكر «عثمان» التبس البَتِّي ، فصحّفـه الجـاحـظ بالنبيّ ، ثم جعـل مكان «النبي» : الرسول، وكان البَتِّي من الفصحاء[3]» .

وهذا الذي نقله شيخنا من حاشية إحدى نُسَخ «البيان» حكاه حمزةُ بن الحسن الأصفهانيّ ، سماعاً من ابن دُرَيد، قال في كتابه : التنبيه على حدوث التصحيف : «سمعت ابن دريـد يقـول : وجدت للجاحظ في كتاب «البيان» تصحيفاً شنيعا، في المـوضـع الذي يقول فيه : حدثني محمد بن سلام الجمحي ، قال : سمعت يونس يقـول : ما جاءنـا عن أحـد من روائـع الكـلام ، ما جاءنـا عن النبيّ صلى الله عليـه وسلـم ، وإنمـا هو: «عن البَتِّي» أي عن عثمـان البَتِّي ، فأمـا النبيّ صلى الله عليـه وسلـم ، فلا شكّ عند المِلِّي والذِّمِّيّ أنه كان أفصحَ الخلق[4]» .

وذكر مثل هذا أيضا أبو أحمد العسكريّ ، لكنه قال في صدر الخبر: «سمعت من يحكي عن ابن دريد ـ ولم أسمع هذه الحكاية منه[5]» .

---

(١) الخصـائص ٣/٢٨٢ ، وقـولـه : «لابنٌ تامر» أي كثير اللبن والتمر. شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٥

(٢) البيان والتبيين ٢/١٨

(٣) تحقيق النصوص ونشرها ص ٦٣ ، والبيان والتبيين ٤/٣٩٤

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف ص ٩١، ٩٢

(٥) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ٩٠

وقد نقل هذه الحكايةَ صلاحُ الدين الصفدي، عن حمزة الأصبهانيّ، ثم قال معقِّباً: «قلت: وقد قلَّده ـ أي حمزة ـ جماعةٌ من علماء الأدب، كالآبيّ[1] وغيره، وهذا فيه بُعْدٌ كبير على الجاحظ، وهو ماهرٌ في الأدب وغيره، ولا يجوز أن يقع الجاحظ في مثل ذلك لوجوه: الأول: أنه لايخفى هذا على من هو دونه. الثاني: لعله قال: «البَتّيّ» بالباء والتاء، وإنما الناسخ هو الذي حرَّف ذلك، وصحَّفه بالنبيّ، بالنون والباء، وما رأي ذِكرَ النبيّ دون أن يقول: صلى الله عليه وسلم، على عادة النُّسّاخ. الثالث: أن الجاحظ قال: سمعت يونس يقول، فهو نقله عنه سماعاً من لفظه، والسَّماعُ لايقع فيه التصحيف، ولئن كان الأمر كذلك فينبغي أن يغلَطَ يونس، دون الجاحظ[2]». انتهى كلام الصفدي، وفيه أن الجاحظ سمع العبارة من يونس، والذي في الحكاية أن محمد بن سلام هو الذي سمع يونس.

على أن الشكَّ يكتنف هذه الحكاية من جوانب كثيرة، فهي لم تنقل إلاَّ عن ابن دُرَيد، وفيه مقال، وكلمة أبي منصور الأزهريِّ فيه معروفة، وفيها يقول: «فسألت ابراهيم بن محمد بن عرفة، الملقَّبَ بنفطويه عنه، فاستخفّ به، ولم يوثِّقه في روايته[3]».

والجاحظ إنما ذكر هذه العبارة، في سياق الحديث عن فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، وأن كلامه عليه السلام قد جَلَّ عن الصنعة، ونُزِّه عن التكلُّف، وأنه مما لم يسبقه إليه عربيّ، ولا شاركه فيه أعجمي[4].

وأيضا فإن قول يونس: «ماجاءنا عن أحد من روائع الكلام ماجاءنا عن البَتّي» إن كان هذا حقَّ روايته ـ يدلّ على أن عثمان البَتّيَّ هذا من أرباب الفصاحة والبيان واللَّسَن، بل إنه من مقدَّميهم والمشهورين فيهم، ورجلٌ هذه صفتُه لابُدَّ أن يشتهر ذِكرُه ويأخذَ مكانه في فنّ القول وتمتليء كتبُ الأدب بآيات فصاحته وأقواله المأثورة، وأنت لاتكاد تظفر بشيء من ذلك عن الرجل في كتب الأدب، وتراجم الأدباء، وقد التمست ترجمته، فلم أجد إلاَّ أنه كان محدِّثاً وصاحبَ رأي وفقه[5]. والذي وصفه بالفصاحة هو الأصمعيُّ وحده، وذلك قوله: «كان عثمانُ البَتّيُّ نحويا،

---

(١) هو أبو سعد منصور بن الحسين الرازي الآبي، من العلماء بالأدب والتاريخ، وهو صاحب كتاب «نثر الدرر» توفي سنة ٤٢١هـ. الأعلام ٧/٢٩٨

(٢) الغيث المسجم في شرح لامية العجم ٢/١٤٦

(٣) تهذيب اللغة ١/٣١

(٤) البيان والتبيين ٢/١٥ ـ ٣٩

(٥) سير أعلام النبلاء ٦/١٤٨، وانظر المراجع بحاشيته. والأنساب ٢/٨٢

وكان يسمَّى عثمانَ العربيَّ، من فصاحته[1]» ولم يأت هذا في ترجمته، وإنما حكاه أبو أحمدَ العسكري بعد ذكر الحكاية السابقة.

ومهما يكن من أمر، فلعلَّ في هذه الشُّكوك من ابن جني وابن كثير والصفدي، في تلك الأخبار الثلاثة، مايقودنا إلى افتراض أنَّ بعض صور التصحيف، إنما هي من توليد واختراع بعض الأدباء واللغويين، الذين لديهم القدرة على تشقيق الكلام، وتحليل أجزائه، وإعادة تركيبه والتلاعب به؛ إظهاراً لمهارة، أو استخراجاً لضحك، أو تشنيعاً بمن تُنْسَبُ إليه. ويُؤْنِسُ لهذا أمران: أحدهما أن بعض صور التصحيف اقترنت بعبارة «تصحيفات أضحكت من قائليها، أو أزرَتْ بهم».
والثاني: أن بعض صور التصحيف اصطُنِعت اصطِناعاً، وأُلْغِز ببعضها إلغازا، وقد عُرف هذا قديماً، كالذي روى أن إبراهيم بن المهديّ المتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين - وهو أخو الخليفة هارونَ الرشيد، كتب إلى إسحاقَ بن إبراهيم النديم: «أيُّ شيء تصحيف: «لاترتَجَّ مثلَ الأسنَّة»؟ فكتب: «لايرثُ جَميلٌ إلاّ بثينة»[2].
وهذه الرواية إن صحَّتْ - تمثّلُ نمطاً غريباً في ظاهرة التصحيف، وهو مبنيٌّ على اعتبار حروف جملة «لاترتَجَّ مِثْلَ الأسنَّة» حروف كلمة واحدة موصولة، إذا أفردتْ حَرْفاً حَرفاً، مع إهمال النَّقْط، آلت إلى حروف جملة «لايرث جميلٌ إلاَّ بثينة» وللتوضيح: فإن الجيم في آخر «ترتجّ» إذا وصلت بكلمة «مثل» بعد تجريدها من النُّقَط، أمكن أن تكون «جميل».

وهذا من غير شك، تلاعبُ بالحروف، إظهاراً للمهارة ليس غير، وهو يشبه اللعبَ بأجزاء الكلام، من مثل: عادات السادات سادات العادات[3]، ودام عُلا العماد، وهو أيضا لايمثّلُ تصحيفاً ممكنَ الحدوث فيما يقرأ الناس وفيما يكتبون[4]

---

(١) شرح مايقع فيه التصحيف، الموضع السابق. وقد ترجم القفطي لعثمان البتي، ترجمة منتزعة من شرح مايقع فيه التصحيف، ولم يزد على ماذكره العسكري شيئا. إنباه الرواه ٢/٣٤٣، ٣٤٤
(٢) الغيث المسجم ٢/١٤٥ - وسيأتي هذا التصحيف مرة أخرى

(٣) وهو الذي يسميه علماء البديع: العكس
(٤) وأشير هنا إلى أن بعض صور التصحيف تصطنع اصطناعاً أيضاً، لتغيير كلام غير مستقيم، أو مرفوض في موازين الأخلاق والطباع السوّية. ومن ذلك مالجأ إليه بعضهم من تغيير: «اتق شرَّ من أحسنت إليه»؛ لتصير: «أبْقِ برَّ من أحسنت إليه»، إذ كانت العبارة الأولى داعية إلى تبغيض الإحسان إلى الناس، وتنفيرهم منه؛ لأنه مجلبة للشرّ والأذى، على حين تدعو الثانية إلى الإحسان، وعدم تكديره بالمنّ والإعلان عنه، تمشّيا مع الحديث الشريف الذي يذكر من السبعة الذين يظلهم الله تحت ظله: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لاتعلم شماله ماتنفق يمينه».
وهذا القول: «اتق شر من أحسنت إليه» ليس من الحديث الشريف في شيء كما يظن بعض الناس.
قال الحافظ السخاويُّ عنه: «لا أعرفه، ويشبه أن يكون من كلام بعض السّلف، وليس على إطلاقه، بل هو محمول على اللئام غير الكرام». إلى آخر ماقال. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ص ٢٠
وذكره الميداني في مجمع الأمثال ١/١٤٥ (باب التاء)، وقال: «هذا قريبٌ من قولهم: «سَمِّنْ كلبك يأكلْك». ولم يذكر أحديث هو أم حكمة من حكم العرب وأقوالها.

وقـد شاع هذا النمـط من التصحيف، في كتب المتأخـرين، من أمثال صلاح الـدين الصفـديّ، والأبشيهي، وابن حِجّة الحموي، والعاملي. فمن ذلك ماأورده الصفـديُّ: أن سائـلا سأل آخـر: ماتصحيف: نصحتُ فضِعت؟ فقـال: تصحيفٌ صعب. وهـذه هي الإجـابـة، فإن حروفَ هذه هي حروفُ تلك، مع التجـريـد من النقـط، وأشـدُّ من ذلـك ماذكره من أن بعضهم سأل شاباً ذكياً: ماتصحيف بلنسية؟ فأطـرق ساعـة، ثم قال: أربعـة أشهـر، فقـال له: وأيُّ نسبـةٍ بين أربعة أشهر وبين بلنسية؟ فقال: إن لم يكن في اللفظ فهو في المعنى. ثم قام وهو يقول: هو ذاك. فتنبَّه بعضُ الحاضرين بعد حين، ونظر فإذا أربعة أشهر ثلثُ سنة، وهو تصحيف بلنسية[١].

والآن آخذ في تجربتي الشخصية مع التصحيف، وهي أمثلة شتَّى وقفتُ عليها في أثنـاء نسخي للمخطـوطـات، وفيمـا قمت بتحقيقـه، وفيمـا قرأت من أعمـال محققة، أو نشرات تجارية لبعض كتب التراث، وبعضها وقع لي سماعاً من العلماء المشتغلين بتحقيق النصـوص. وقـد حاولت أن أردَّ هذه التصحيفـات إلى أسبـاب أعلِّلُ بها حدوث هذه الظاهرة، على أن بعض هذه الأسباب قد تتداخل.

وأول هذه الأسبـاب وأقـواها: تشابُه رسم الحروف وتساويها عدداً، مع إهمال النَّقْـط، فتتشبَّثُ العينُ بنطقٍ للكلمـة أو الجملة، لاتجـد عنـه مَصْـرِفا، ثم يحاول الكاتب أو القاريء أن يجد لما كتب أو نطق وجها، وبعض الأمثلة من ذلك يبدو فيه وجه الخطأ أو الضعف واضحاً، وبعضها يكون للكلمة المصحَّفة فيه وجهٌ قريبٌ من الكلمة الأصليّة. وكثير من أمثلة التصحيف يرجع إلى هذا السبب، وأكتفي من ذلك بخمسة أمثلة موثقة:

---

(١) الغيث المسجم ٢/١٤٥

المثال الأول: مارواه الحاكم والسُّيوطيّ، أن بعضهم صحَّف حديث: «زُرْ غباً تَزْدَدْ حُباً» فقال: «زَرْعُنا تردَّدَ حِنًّا»، ثم فسَّره بأنَّ قوماً كانوا لايؤدُّون زكاةَ زروعهم، فصارتْ كلُّها حِنّاء[1].

والثاني: ذكره الحاكم أيضا، قال: سمعت أحمد بن يحيى الذُّهليَّ، يقول: سمعت محمد بن عَبْدُوس المقريء، يقول: قصَدْنا شيخنا لنسمعَ منه، وكان في كتابه: أن رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلم قال: «ادَّهنُوا غِباً»، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذهَبُوا عنَّا[2]».

والثالث أورده أبو أحمد العسكريّ، قال: «أخبرنا ابنُ دريد، أنبأنا أبو حاتم السجستانيّ، قال: ذُكِر شهرُ بن حَوْشَب عند ابنِ عون، فقال: ذاك رجلٌ نزكوه، يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك ـ وهي الرِّماح القصار ـ قال: فصحَّف أصحابُ الحديث، وقالوا: ذاك رجلٌ تركوه[3]».

والرابع: ذكره أبو أحمد العسكريّ، أيضا، بإسناده، قال: أخبرنا ابنُ عمار، حدَّثنا ابن أبي سعد، عن زكريا بن مهران، قال: صحَّف بعضهم قوله ـ يعني عمرَ ابنَ الخطاب رضي الله عنه ـ: «لايُوَرَّثُ حَمِيلٌ إلاَّ ببيِّنة» فقال: «لايرث جميلٌ إلاَّ بثينة». والحميل: مايُحَملُ من بلاد الروم وغيرها، من السَّبْي، وهم صِغار، فيدَّعي بعضُهم أنساب بعض، فلا يُقْبَل ذلك منهم إلاّ ببيِّنة[4]».

والمثال الخامس: أورده ابن الأثير، في النهاية، قال: «في حديث ابن عمر، قال: سُرِقَتْ عَيْبَةٌ[5] لي، ومعنا رجلٌ يُتَّهم، فاستعديتُ عليه عمر، وقلت: لقد أردت أن آتيَ به مصفودا. فقال: تأتيني به مصفوداً تُعَتْرِسُه»! أي تقهره من غير حكمٍ أوجب ذلك» والعَتْرسَةُ: الأخْذُ بالجفاء والغلْظة. قال ابن الأثير: «ويروي: تأتيني به بغير بيِّنة»، وقيل: إنه تصحيف تُعَتْرِسُهُ[6]».

قلت: وهذا المثال، والمثال الثالث ممّا تقرب به الكلمة المصحفة من الكلمة الأصليّة، في المعنى والسِّياق.

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ١٤٨، وتدريب الراوي ٢/ ١٩٤

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٤٧، وتصحيفات المحدِّثين ١/ ٣٦٠

(٣) تصحيفات المحدثين ١/ ٤٠، وانظر تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٠

(٤) تصحيفات المحدِّثين ١/ ٦٢ ـ ٦٤، وقد سبق هذا التصحيف في قصة أخرى.

(٥) العيبة: مايُجعَل فيه الثياب

(٦) النهاية ٣/ ١٧٨، وتصحيفات المحدثين ١/ ٤٢، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٥٨

ثانيـا: اختـلاف الخـط العـربيّ، بين مشرقيّ ومغربيّ؛ فإن من المعلوم أن للخطّ المغـربيّ طريقـةً في الكتـابـة، تختلف عن الخـطّ المشـرقيّ، اختلافاً بيِّنا، كنقط القاف بنقطة واحدة من فوق، والفاء بنقطة واحدة من تحت، فإذا نسخ ناسخٌ مشرقيّ كتـابـاً بخـطٍّ مغربيّ، وهويجهل رسومه، كان ذلك مظنّة تصحيف، فهوإذا رأي في المكتوب «سقر» أثبتها: سَفَر.

ولـذلـك يوصي علمـاء المخطـوطـات بالحـذر والتنبّـه للمؤلفات الأندلسية أو المغربية المكتوبة بخطٍّ مشرقي.

ثالثـا: عدم المعـرفـة بلغـات القبائل: ومنه ماجاء في حديث قَيْلة بنتِ مَخْرمةَ العنبـريَّـة التميميـة، قالت: ثم انطلقتُ إلى أختٍ لي ناكحٍ في بني شيبان، أبتغي الصحـابـةَ إلى رسـول الله صلى الله عليـه وسلم، فبينما أنا عندها ليلةً تحسَبُ عنِّي نائمـةٌ إذ دخـل زوجها من السَّامر». قولها: «تحسَبُ عنِّي نائمةٌ» تريد: تحسَبُ أني نائمـةٌ. على لغـة تميم، في إبـدالهم العينَ من الهمـزة، وهي العَنْعَنـة، كمـا هو معروف. قال ابن الأثير: «ورواه بعضُهم: تحسب عيني نائمة، والأول أحفظ وأشهر[1]».

قلت: يتـرجَّـح عنـدي أن هذا تصحيـف، وليست روايـة، فقد جهل الراوي أو النـاسـخُ هذه اللغـة فأثبت ماهـومألـوف لديـه، ويؤنس لهذا: أن صَاحبَة الحديث تميميـة، وأن هذه اللغـة قد جاءت في موضـع آخـر من الحديث نفسه، وذلك قولُ حُرَيث بن حسَّـانَ الشَّيْبـاني، رفيق قيلةَ في الصحبـة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لاجرمِ عنِّي أشهِد رسولَ الله أنِّي لك أخٌ وصاحبٌ ماحييت[2]»، ولعلَّ بعضاً من روايات الشِّعر إنما هي تصحيفات، التمس لها الشُّرَّاحُ وجْهاً من العربية.

رابعـا: قُرْبُ الحروف وبُعْدُها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، فتهجُمُ العينُ على الكلمتين، فتقرأهما كلمةً واحدة، أو تلتقط جزءا من الكلمة الواحدة فتقرأه كلمةً مستقلّة.

---

(١) منال الطالب ص ٩٦

(٢) المرجع السابق ص ٩١

فمثال قراءة الكلمتين كلمةً واحدة، ماذكره أبو أحمد العسكريُّ، قال: «وروى أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاريّ، قاضي أصبهان، وقد سمعت منه الحديثَ، ولم أحضُر هذا المجلس، وسمعت بعض شيوخ أصبهان يحكونه، أنه قال: حدَّثني فلان، عن هِنْدانَ المعتوه، يريد: عن هنْدٍ، أنّ المغيرةَ[1]».

ومن قراءة الكلمة الواحدة كلمتين، ماذكره ابن الأثير، في النهاية، في أثناء مادة (جدل)، وتفسير كلمة «الجديلة»، قال: «ومنه قول مجاهد، في تفسير قوله تعالى: (قل كلٌّ يعمل على شاكِلتِه)[2]»، قال: «على جَدِيلته» أي طريقته وناحيته. قال شَمِر: ما رأيت تصحيفاً أشبهَ بالصواب، مما قرأ مالكُ بنُ سليمان؛ فإنه صحَّف قولَه: «على جديلته» فقال: «على حَدٍّ يليه»[3].

ومن ذلك أيضاً مانسبه صاحبُ القاموس إلى الفَرّاء، قال: والجَرُّ: أصلُ الجبل، أو هو تصحيف للفرّاء، والصواب: الجُراصِل، كعُلابِط: الجبل[4]». هذا كلام صاحب القاموس، وتعقَّبه شارحه المرتضى الزَّبيديّ، فقال: والعجبُ من المصنِّف؛ حيث لم يذكر «الجُراصِل» في كتابه هذا، بل ولاَ تعرَّض له أحدٌ من أئمة الغريب، فإذن لاتصحيف، كما لايخفى[5]».

ومنه ماجاء في بعض الكتب المحققة، نقلا عن أمالي ابن الشجري. قال ابن الشجري: «رُوى عن أبي أحمد عبد السلام بن حسين البصري، أنه قال: كتب إليَّ شيخُنا أبو القاسم الحسنُ بنُ بشر بن يحيى الآمديّ رقعةً نسختها: أريدُ - قُدِّمْتُ قبلك - أن تسأل القاضي أبا سعيد - أدام الله عزَّه - عمّا أنا ذاكره[6]». وهكذا العبارة: «قُدِّمْتُ قبلك» وهي من أساليب الدعاء المعروفة، لكنّ المحقق ضبطها: «قَدْمِتُ»، فكسر الميم ثم باعد بينها وبين الدال، فكان التصحيف.

ومن أطرف ما رأيته من ذلك التصحيف الناشيء عن قُرْب الحروف وبُعْدِها: ماجاء في كتاب محقّق، قال: «وأنشدَ شِعْراً بيَّنَ سُكْرَه» بهذا الضبط الذي

(١) تصحيفات المحدثين ١/ ١٧
(٢) سورة الإسراء ٨٤
(٣) النهاية ١/ ٢٤٨
(٤) القاموس المحيط (جرر)، وانظر من قبله: الخصائص ٣/ ٢٨٣
(٥) تاج العروس ٣/ ٩٥
(٦) أمالي ابن الشجري ١/ ٢١١، ٢١٢

تسمعـون، وقـد تأملت ذلك الكلامَ فلم أجده شيئا، وإذا صحَّتُه: «وأنشد شِعْرَ ابن سُكَّـرَة» بدليـل أنـه ذكـر بعد ذلك البيتين اللذين فيهما الكافاتُ السبعةُ المشهورة، وهمـا لابن سُكـرة، الشـاعـرِ الخليـعِ المعـروف، المتـوفي سنـة خمس وثمـانين وثلاثمائة. وأوّل بيتيه:

جـاء الشتاء وعندي من حوائجه

وواضحٌ أن هذا التصحيف العجيب قد خفى صوابه على المحقّق تماماً، فإنه قد أثبته مصحَّفاً في طبعتين مختلفتين للكتاب، إحداهما في القاهرة، والثانية في بغداد.

خامسا: خداع السَّمْع، وهو التصحيف السَّمعيّ، وأكثر مايأتي هذا النوعُ من طريق الإملاء، فقد جرت عادة كثيرٍ من المصنِّفين ـ وخاصة الأوائلَ منهم ـ أن يُمْلوا كتبَهم إملاء علي تلاميذهم، وتتفاوت قُدراتُ هؤلاء التلاميذ، في التنبّه لِما يُمْلى عليهم، قوّةً وضعفـا، فقـد يكتب أحـدهم شيئاً على غير وجهه، نتيجةً لخداع السمع، حين يخلط المهموسَ بالمجهور، ونحوَ ذلك، على أنَّ المملىَ نفسَه قد يكون في الكلامِ غيـرَ مبين، فلا يفصِّـل حروفـه تفصيـلا، ولا يُراعي مخـارجَ الحروف، وإعطاء كلِّ حرفٍ حقَّه ومُسْتَحَقَّه، كالهمس والجهر، والتفخيم والترقيق، كما يقول علماء التجويد.

ومن أمثلة التصحيف السّمعيّ، مارُوِي أن عليَّ بنَ الحسن الأحمر، قال يوماً: يقـال: حمـراءة، وبيضـاءة، فقال له الكسائيّ: ماسمعت هذا! فقال الأحمر: بلى والله، سمعت أعرابيا يُنشِد، يقال له مزيد:

كأنَّ في ريقته لمَّـا ابتسم	بلقاءةً في الخيل عن طِفْلٍ مُتِمْ

يعني السَّحاب. فقال له الكسائيُّ: ويحك! إنما هو:

بلقاء تنفي الخيلَ عن طِفْلٍ مُتِمْ

تنفي : أي تَطْرُد[1].

ومنه أيضاً، ماجاء في حديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم، فقال: عن واصل الأحـدب، فذكـر الـدارقطنيُّ أنه مِن تصحيف السَّمع، لامن تصحيف البصر. قال ابنُ الصَّلاح: «كأنه ذهب ـ والله أعلم ـ إلى أن ذلك ممّا لايشتبه، من حيث الكتابة وإنما أخطأ فيه سَمْعُ من رواه[2]».

---

(١) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٧٦، والبَلَق: سوادٌ وبياض. يقال: فرسٌ أبلق، وفرسٌ بلقاء.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٢ (النوع الخامس والثلاثون)

ومن أخطر أشكال هذا التصحيف السمعيّ مايترتَّبُ عليه خلافُ لغويّ. فمن ذلك أنّ خلافهم في «الضّرس» هل هو مذكر أو مؤنث، نشأ عن خطأ في السَّمع. ذكر أبو بكر بنُ الأنباريّ، قال: «والضِّرسُ من الأسنان مذكّر، وأخبرنا أبو العباس، عن سلمة، عن الفرّاء، أنه قال: الأنياب والأضراسُ كلُّها ذُكْران، وقال السِّجستانيّ: ربما أنَّثوه على معنى السِّنّ، قال: وأنكر الأصمعيُّ تأنيثه، قال: فأنشدْناه قولَ دُكَيْن الراجز:

ففُقِئتْ عينٌ وطَنَّتْ ضِرْسُ

فقال: إنما هو: «وطنَّ الضِّرْسُ» فلم يفهمه الذي سمعه، أخطأ سَمْعُه[1]».

سادسا: خفاء معنى الكلمة عند الناسخ أو القاريء، فيعدل بها إلى كلمة مأنوسة، تؤدِّي المعنى، على وجهٍ يتمشَّى مع السِّياق.

ومن ذلك ماجاء في حديث استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بالعباس ابن عبد المطلب، رضي الله عنه، قال عمر: «اللهمّ إنا نتقرَّب إليك بعمِّ نبيّك وقفيّةِ آبائه، وكُبْرِ رجاله». قوله: «قفيّة آبائه» أي تِلْوُهم وتابِعُهم الذي يَقْفُوهم. وجاء في بعض الكتب: «وبقيّةِ آبائه» وليس بشيء[2].

وجاء في (باب فيما يُحكَم به القياس ممّا لايسوغ به النطق) من كتاب الخصائص، قال ابن جنّي: «فاعرف مما ذكرناه حالَ الساكنَيْن حَشْواً؛ فإنه موضعٌ مغفولٌ عنه، وإنما يُسْفِر ويَضِحُ مع الاستقراء له، والفحصِ عن حديثه[3]». وقوله: «يسفر ويضح» جاء في نسخة واحدة من الخصائص، وجاء في ثلاث نُسَخٍ أخرى: «يصحّ ويستقرّ» وفي نسخة رابعة: «يستقرّ ويصحّ» فانظر إلى فطنة الشيخ محمد علي النجار رحمه الله، محقق الكتاب، كيف آثر قراءة نسخة واحدة، على قراءة أربع نسخ؛ لأن «يُسْفِر ويضح» أشبَهُ بكلام ابنِ جني من «يستقرّ ويصح». وقد علمني أحد شيوخي في علم المخطوطات: أنني إذا وجدت في نسختين من الكتاب، كلمتين متساويتين في الصحة، إحداهما غريبة، والثانية قريبة، فإن عليَّ أن أختار الغريبة؛ لأن الظنَّ بالناسخ أنه يعدلُ عن الغريب إلى القريب.

---

(١) المذكر والمؤنث ص ٢١٤، واللسان (ضرس). وانظر مثالاً آخر للتصحيف السمعيّ في النهاية (نجد) ١٨/٥: «أرايتك النجدة» و: «أرايت كالنجدة»

(٢) غريب الحديث لابن قتيبة ١٨٢/٢، وغريب الحديث للخطابي ٢٤٣/٢، ومنال الطالب ص ٤٣٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٣٣٠/٢، وانظر التوسّل بالعباس رضي الله عنه، في مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٤٠/١، وكتابه: اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ص ٣٩٨

(٣) الخصائص ٤٩٧/٢. وقوله: «يضح» هو مضارع «وضح» كما لايخفى.

ومن ذلك ماجاء في الخصائص أيضا، في (باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، قال ابن جنّي: «والمسائل من هذا النَّجْر تمتدُّ وتنقـاد»[1]». والنجـر: الأصـل، والنجـر: شكـل الإنسـان وهيئته. وجاء في نسخة أخرى من الخصائص: «على هذا النحو».

سابعـا: **الجهـل بغـريب كلام العرب**. وأمثلة التصحيف في هذا الباب لاتقع تحت حصر. وأجتزيء ببعض الأمثلة:

قرأت في بعض الكتب، في ترجمـة أحـدهم: «أنـه احتُضِر سنة كذا» واحتُضر بالحاء المهملة ـ في هذا الموضع ـ خطأ، والصواب: «اختُضِر» بالخاء المعجمة، يقال: اختُضر الشابُّ: أي مات فتيًّا، كأنه أُخِذ طريًّا غضًّا.

وقرأت في بعض الكتب، بيتَ فروةَ بنِ مُسَيك المرادي هكذا:

وما إن ظَنُّنا جُبْنٌ ولـكن　　　منايانا ودولةُ آخرينـا

و «ظَنُّنا» خطأ، والصواب: «طِبُّنا»، والطِّبُّ: الشَّأنُ والعادة.

ورأيت في ترجمـة الخليـل بن أحمـد، في بعض الكتب هذا الخبـر: «ورد الخليـلُ بن أحمـد، إلى سليمانَ بنِ حبيب بنِ المهلَّب، إلى الأهواز، وكان صديقاً له، فأقـام عنـده مدَّة، فكتب رقعـةً وانصرف، فلم يجده عند ظنِّه به، فكتب رُقْعةً، وكان في الرقعة:

ورد العُفـاةُ المعطشـون فأصـدروا　　　ريـاً وطـاب لهم لديـك المشـرعُ
ووردت دونـك طامـيـا متـدفّقـاً　　　فردَدْتَ دلـويَ شَنُّهـا يتـقـعـقـعُ
وأراك تُمطِـر جانـبـاً عن جانـبٍ　　　وفضـاءُ أرضِيَ من سمـائـك بلقـعُ
ألِـحُسْـنِ منـزلتي تؤخّـر حاجتي　　　أم ليس لي فيـه بخـيـرٍ مطـمـعُ

فأنفـذ إليـه مالاً فردَّه، وقال: «هيهات، أفلتت فائتةٌ من فَوْتها». انتهى الخبر. وقـولـه: «أفلتت فائتةٌ من فَوْتها» كلامُ مصحَّف، وصوابه: «أفلَتَتْ قائبةٌ من قُوبها»، وتفسيـر ذلـك: أن القـائبة: البيضةُ المُفرخة، فاعلة بمعنى مفعولة، من قُبْتُها قَوْباً: أي فلقتُهـا. والقُـوبُ: الفرخ، ومنه المثل: «تخلَّصْت قائبةٌ من قُوب» أي تخلّصت البيضـةُ من الفـرخ، فلا يعـود إليهـا بعـد خروجه مِنْها، ويُضرَب ذلك مثلاً للرجلين ينقطع مابينَهما. قال الكميت:

(١) الخصائص ٣٤١/٣



لهـنّ ولـلـمـشـيـب ومَـن علاه　　مِن الأمـثـال قائـبـةٌ وقُـوبُ[1]

ومن ذلك قولُ عروةَ بنِ أُذَيْنة :

لقـد علمتُ وما الإشراف من خلقي　　أن الـذي هو رزقـي سوف يأتـيـني
أسـعـى له فيُـعَـنِّـيني تطـلُّبُـه　　ولـو قعـدت أتـانـي لا يُعَـنِّـيـني

قولـه : «ومـا الإشـراف من خلقي» فالإشـراف : الحِـرْصُ. ويأتي في بعض الكتب : ومـا الإسـرافُ. وكأن الـذي أوقـع في التصحيف وجـودُ الكلمـة في سياق الرِّزق وطلبه.

ومما يتصل بالجهل بغريب كلام العرب، الجهلُ بأنماط التعبير عند القدماء، قرأت في ترجمـة أحـدهم : «وكـان فيه عِزّةٌ وانَفة»، وهذا الوصف، وإن كان له وجهٌ ومَحْمِـل، فإنـه لم يُعـرف في تعبيـرات الأقدمين، أصحابِ كتب التراجم، وصِحّة العبارة : «وكان فيه غَيْرةٌ وأَنَفَة».

ويتصـل بذلـك أيضـا الجهـلُ بسِيـاق الكـلام، فمن ذلـك ما رأيتـه في بعض الكتب، في أثنـاء الحـديث عن قراءة : (هؤلاء بنـاتي هن أطهـرَ لكم)[2] بنصب «أطهـر»، قال : «وقـال أبو عمرو بن العلاء : «من قرأ : هن أطهرَ، بالفتح، فقد تربَّع في الجنّة»، وقوله : «في الجنة» تصحيفٌ منكر، والصواب : «فقد تربَّع في لحنه»، وهذا التصحيف إنما نشأ عن الجهل بسياق الكلام، فإن مقتضاه أن أبا عمرو يحبُّ هذه القراءةَ، ويُصحِّحها، مع أنه يكرهها، ويشنِّع على من قرأ بها. ولو أن المحقِّق عُنِي بتخـريـج هذه القـراءة من مظانِّها لوجد التصريح بكلمة «اللحن» عند سيبويه، وابن جِنّي، وابن الجزري[3].

ثامنـا : **الجهـل بمصطلحـات العلوم**. فمن ذلـك ماسمعتـه من شيخنـا عبـد السـلام هارون ـ حفظـه الله ـ وكـان يناقش رسالةً جامعية، وجاء فيما كتبه الطالب، عن بعض من يتحدث عنهم، قال : «وفقد سُمْعَتَه في البلد الفلاني» فسأله شيخنا : مامعنى «فقـد سُمْعتَـه»؟ فأجـاب الطالب : لعله فعل فعلا شائنا استحقّ به أن يُعاب

(١) الأمثـال لأبي عبيـد ص ٣٣٧، وجمهـرة الأمثـال ١ / ٢٨٠، وقـد جاء هذا في كلام لعمـر بن الخطاب، رضي الله عنه. انظر الفائق ٢ / ١١، ومنال الطالب ص ٣١١، وحواشيه.

(٢) سورة هود ٧٨

(٣) ينظر الكتـاب ٢ / ٣٩٦، والمحتسب ١ / ٣٢٥، وطبقات القراء ٢ / ٢٦١، وهذا التصحيف المنكر جاء في كتـاب «مختصـر في شواذ القرآن» ص ٦٠، وقد صرحت باسم الكتاب هنا ـ وخالفت منهجي في عدم ذكر أسماء الكتب التي وقع فيها التصحيف ـ لأن ذلك يتصل بكتاب ربنا عز وجل، وهو أعلى وأجلّ من أن يجامل فيه.

ويفقـد ذِكْـرَه وسمعتَـه. فقـال الشيـخ: ليس الأمـر هكـذا، وإنما الصواب: «وفقد أَسْمِعَتَه» أي سماعاتِه ومروّياتِه التي حصَّلها من شيوخ ذلك البَلَد، كما تقول: فقد كتبه، أو متاعَه. والأسمِعة جمع سَماع.

ويتصل بهذا أيضا: أني حضرت مناقشة علميّة، وجاء في كلام الطالب، عن بعض العلمـاء، قال: «وسَمِعـه أبـوه» فسأل المناقش الطالب: هل يُعقل أن يسمع الولدَ أبوه؟ فلم يُحِرِ الطالبُ جَوابا، وتوقف المناقشُ في هذه العبارة، ثم قال: إنها قلقـة، قلت: والعبـارة صحيحـة ولكنْ فيهـا تصحيف الضبـط، وصوابها: «وسَمَّعه أبـوه» أي أحضـره معـه مجلسَ السمـاع، وهـذا شيء معـروف في اصطـلاح علوم الحـديث. قال الحـافـظ ابن كثيـر: «وينبغي المبـاراةُ إلى إسماع الولدان الحديثَ النبويّ، والعادة المطَّردَة في أهل هذه الأعصار، وما قبلها بمُدَد متطاولة، أن الصغير يُكتَبُ له حضـورٌ إلى تمـام خمس سنين من عُمـره، ثم بعـد ذلـك يُسَمَّى سمـاعاً، واستأنسـوا في ذلـك بحـديث محمـود بن الـربيع: «أنه عَقَل مَجَّةً مجَّها رسولُ الله صلى الله عليـه وسلم، في وجهـه، من دلـوٍ في دارهم، وهو ابن خمس سنين» رواه البخاري، فجعلوه فرقاً بين السَّماع والحضور، وفي رواية: «وهو ابن أربع سنين». وضبطـه بعض الحفـاظ بسِنّ التمييـز، وقال بعضهم: أن يفرِّق بين الدابّة والحمار، وقـال بعض النـاس: لاينبغي السمـاعُ إلاّ بعـد العشرينِ سنة، وقال بعضٌ: عشر، وقال آخرون: ثلاثون، والمدار في ذلك كله على التمييز، فمتى كان الصبيُّ يعقِل، كُتب له سماع[1]».

ومن الجهـل بمصطلحـات العلوم: قرأت في بعض ماكتب عن المعتـزلـة: «التجـويـز» بالـزاي، والصـواب: «التجـويـر» بالـراء، ومن مبـادئهم: التعـديـل، والتجوير، وعدل، وجار.

ومن ذلـك أيضـا: أن يصف أحـدُهم مخطـوطـةً بهـا سَقْـط، فيقـول: وبـالنُّسخـةخُـرْم، بضم الخاء المعجمة، والصحيح: «خَرم» بالفتح، وهو مصطلحٌ عروضيّ، نقله علماء المخطوطات، واستعملوه للدلالة على مايكون بالنسخة من سقط.

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٨

على أن مصطلحاتِ العلوم نفسَها قد تَغُرّ وتجرُّ إلى التصحيف، فمن ذلك ما رأيته في بعض كتب التراجم: «حدَّث بيسير»، وهذا من اصطلاحات علماء الجرح والتعديل، فإذا أكثر الراوي من التحديث، قالوا: «حدَّث بالكثير» أو: «حدَّث الكثير»، وإذا كان مقلاً، قالوا: «حدَّثَ بيَسِير» فالعبارةُ صحيحة، ولكنْ لم يكن الموضعُ مَوْضِعَها، والصواب: «وحدَّث بِتُسْتَر»، كما تقول: وحدَّث بمكة، أو بمصر، أو ببغداد. وتُسْتَر: بلد معروف. وهذا مدخلٌ صالح للحديث عن التصحيف الناشيء عن الجهل بأسماء البلدان:

وهو النوع التاسع: قرأت في بعض الكتب، في أثناء سَنَد: «وعليّ بن عثمان بن محمد ابن الشمس لؤلؤ، وأخته زينب، بقراءتي عليهما، ببيتٍ لها من غوطة دمشق»، وقوله: «ببيتٍ لَها» تصحيف، والصواب: «ببيت لِهْيا»، وبيت لِهْيا، كما ضبطه ياقوت: بكسر اللام وسكون الهاء، وياء، وألف مقصورة: قرية مشهورة بغُوطة دمشق[1].

ومن ذلك أني قرأت في بعض الكتب، قولَ ابنِ أحمر:

لو كُنتُ بالطَّبَسَيْن أو بالآلةِ　　　أو بَرْبَعِيصَ مع الجنان الأسودِ

وقوله: «أو بالآلة» علّق المحقّق عليه بقوله: «الآلة: إسم موضع، لم أجد لها ذكراً إلاّ هنا» قلت: وهذا تصحيف، والصواب: «أو بأُلالة» وأُلالة، بوزن حُثالة: موضعٌ بالشام، ذكره ياقوت، وأنشد البيت[2].

ومما يتصل بذلك الجهلُ بأسماء الكتب، ويقع فيها تصحيفٌ كثير، أذكر منه أني سمعت بعضهم يقول في حديث إذاعي: «ذكره الراغب في مقرّراته» والصواب: «في مفرداته»، وكتاب المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصبهاني معروف.

ومنه ماسمعته من طالب في مناقشة رسالة جامعيّة، ينسُب للأصمعيّ كتابَ النساء، وليس للأصمعيّ كتاب بهذا الاسم، وإنما هو كتاب الشاء.

عاشراً: الإلْف. وهذا بابٌ للتصحيف واسع، يدخلُ منه الوهمُ إلى كثير ممّا يقرأ الناس ويكتبون. رُوِي أن عثمان بنَ أبي شيبة قرأ أول سورة الفيل هكذا:

(١) معجم البلدان ٢/٣٢٤
(٢) معجم البلدان ١/٣٢١

«آلم [ألفْ لامْ ميمْ] تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل[1]»، وكأنّ ذلك منه لِما ألفه من هذا الافتتاح في أول سورة البقرة، وآل عمران، ونحوهما، قال الحافظ الذهبيُّ بعد أن حكى هذا التصحيف: «قلت: لعلَّه سبقُ لِسان، وإلاَّ فقطعاً كان يحفظ سورة الفيل، وهذا تفسيره قد حمله الناسُ عنه[2]».

وأكثر ما يظهر تصحيفُ الإلف، في ضبط الأعلام والأنساب: ومن ذلك أن العادة جرت بأن كل اسم مكوّن من العين واللام والياء، فهوعَلِيّ، وعلى ذلك يقرأون: عَلِيّ بن رباح، والصواب في هذا: عُلَيّ، بضم العين مصغرا، وهوعُلَيّ بن رباح، كان ثقةً عالما، واسمه عَلِيّ، وإنما صُغِّر، قال أبوعبد الرحمن المقرىء: كانت بنو أميّة إذا سمعوا بمولودٍ اسمه عَلِيّ قتلوه، فبلغ ذلك رَباحاً، فقال: هو عُلَيّ، قال الحافظ الذهبيّ بعد ذِكْر هذا الخبر: «قلت عُلَيّ بن رَباح، ولد في صدر خِلافة عثمان، فلعله غُيِّر وهو شاب. توفى سنة ١١٤هـ ـ وقيل ١١٧هـ[3]» وابنه موسى بن عُلَيّ بن رباح، إمام حافظ صالح، وكان من ثقات المصريين في الحديث، مات بالأسكندرية سنة ١٦٣هـ، قيل: كان يكره من يسمِّى أباه عُلَيًّا، ويقول: لا أجعل في حِلٍّ من يقول: عُلَيّ[4].

وكذلك جرت عادةُ الناس، أن يقرأوا كلَّ اسم مكون من العين والباء والياء والدال والتاء: عُبَيْدة، بالتصغير، وعلى ذلك يقولون: عُبَيدة السَّلماني، والصواب: عَبِيدة، بفتح العين وكسر الباء، وهوعَبِيدة بن عمرو السَّلماني، الفقيه الكوفي، كان أحد الأعلام. توفي سنة ٧٢هـ.

وفيما يتصل بتصحيف الأنساب: ألف الناسُ أن كلَّ نسبة، حروفُها القاف والراء والشين، فهي القُرَشِيّ، نسبة إلى قريش، وعلى ذلك يقولون في ترجمة ابن النفيس، الطبيب المشهور: «علي بن أبي الحزم القُرَشِيّ» والصواب: القَرْشِيّ، بفتح القاف وسكون الراء، نسبة إلى قَرْش، وهي بلدة فيما وراء النهر[5].

---

(١) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٢، وتحقيق النصوص ونشرها ص ٦٤
(٢) ميزان الاعتدال ٣/٣٨، وقد سبق دفاع الحافظ ابن كثير عن عثمان بن أبي شيبة.
(٣) سير أعلام النبلاء ٧/٤١٣، وانظر ٦/١٠١
(٤) الجرح والتعديل (القسم الأول من المجلد الرابع) ص ١٥٣
(٥) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ٢/٢٤٩، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٠٥، والأعلام ٤/٢٧٠

والتصحيفات من هذا الباب إلى الكثرة ماهي[١].

وبعد: فهذه عشرةُ أسباب للتصحيف، ولست أزعم أنها الأسباب الوحيدة لحدوث هذه الظاهرة ولكنها ـ فيما أرى ـ تمثّل جِماعَ القول فيها.

وواضحٌ من ذكر هذه الأسباب وشواهدها أنّ علاجَ هذه الظاهرة الخطيرة لايكون إلا بمعرفة دقيقة بأسرار اللغة وخصائص مفرداتها وتراكيبها، وتصرُّفِ هذه المفردات والتراكيب في كلام العرب، ثم إلمامٍ كاشف بتاريخ هذه الأمة العربية، وأحوال رجالها وكتبها ومصطلحات علومها، وكلِّ مايمتُّ إليها بسبب. وهذا لازمٌ لكل من يشتغل بتراث الأمة، ويستوي فيه من ينشر نصاً، أو يقيمُ دَرْساً.

وأحبّ قبل ختام كلمتي هذه، أن أذكر مثالين من التصحيف، كشفهما وأصلحهما عالِمان من المعاصرين، تمثلت فيهما هذه المعرفةُ الدقيقة باللغة وأسرارها:

المثال الأول: ماشاع وذاع عن الشيخ أحمد الزين، حين كان يعمل مع الأستاذ أحمد أمين، في تحقيق كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي، ووقفا أمام قول أبي حيان في وصف مسكويه: «وأما مسكويه ففقير بين أغنياء وغبي بين أنبياء[٢]». وواضح أن هذه الجملة الثانية غير مستقيمة، فما هي الصلة بين الغباوة والنبوّة. وانقضى المجلس دون أن يصلا في العبارة إلى حلّ. فلما كان الغد أقبل الشيخ الزين متهلّلاً فرحاً، وقال: وجدتُها؛ لابدّ أن تكون: «وكان عَيِيًّا بين أبْيِناء». وإن تعْجَبْ فعَجَبٌ أن الشيخ أحمد الزين هذا كان كفيفَ البصر[٣]، وصدق أحكم الحاكمين: (فإنها لاتعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور[٤]).

---

(١) ولن أدع الحديث عن تصحيفات الأعلام، حتى أشير إلى مايقع فيه بعضُهم من قراءة فِعل من الأفعال على أنه اسم علم، أو قراءة اسم على أنه فعل.

ومن ذلك ماجاء في كتاب «حياة محمد» صلى الله عليه وسلم، ص ٤٣، في أثناء الحديث عن ضلالات الوثنية وعبادة الأصنام. يقول مؤلفه الدكتور محمد حسين هيكل، رحمه الله:

«وإن الذين زاروا كنيسة القدّيس بطرس، في رومية، ورأوا قدم تمثال القدّيس تَبْرِيها قبلاتُ عبادة المؤمنين، حتى لتضطرّ الكنيسة إلى تغييرها كلما انبرت، ليعذرون أولئك الذين لم يكن الله قد هداهم إلى الإيمان، إذ يرون تناحر جيرانهم النصارى، وبقاء طقوس الوثنية فيهم». إلى آخر ماقال.

وجاء في فهرس الأعلام من الكتاب ص ٥١٢، في حرف التاء: «القدّيس تبريها».

فهذا الذي صنع الفهرس ظنَّ أنِ الفعل «تبريها» إنما هو اسم القدّيس. والدكتور هيكل رحمه الله بريء من هذا الوهم، فقد ذكر في كلمة الشكر، من ص ٤٩٧، أسماء الأساتذة الذين وضعوا فهرس الأعلام.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/٣٥

(٣) أحمد الزين هذا: شاعر مصري، كان يقال له: الراوية، لكثرة مايحفظ، وكان يعمل بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية. توفى سنة ١٣٦٦هـ ـ ١٩٤٧م. الأعلام ١/١٢٩

(٤) سورة الحج ٤٦

والمثـال الثـاني: حدثني به شيخي الجليـل عبـد السلام هارون ـ حفظه الله ـ قال: كنت أعمـل في تحقيق كتـاب الحيـوان للجـاحـظ، وجـاءت هذه العبارة في الحديث عن أثـر البيئـة في العقيـدة. قال الجـاحـظ: «فإن تعجّبْتَ من استسقاطي لعقـل كِسْـرى أبْـرَوِيـز وآبـائـه وأحبَّـائه، وقرابينه وكتّابه وأطبّائه»[1] يقول شيخي عبد السلام: فضبطت كلمة «أحبائه» بكسر الحاء وتشديد الباء، على أنها جمع حبيب، وقـد نبَّهني الشيـخ عبـد الـرحيم محمود[2]، إلى أن هذا الضبط خطأ، وأنّ صوابه: «وأحْبـائـه» بسكـون الحـاء وتخفيف البـاء. والأَحْباء: جمع حَبأ، بالتحريك، وهو جليسُ الملك وخاصته، وذلك هو المناسب لسياق الكلام.

ولعلّ في كل هذا الذي ذكرت دليلا على أن تحقيق النصوص ليس بالأمر الهين، وأننا حين ندعو أبناءنا طلبة الدراسات العليا، إلى تحقيق النصوص، لاندعوهم إلى كسـلٍ عقـليّ، أو نُعطِّـلُ ملكـاتِهم في الـدرس والبحث، ولكننـا نأخـذهم أخْذاً إلى تاريخهم ولغتهم، ونُعمِّق انتـماءَهُمْ إلى هذه الحضـارة الشـامخـة الـذرى، المترامية الأطـراف، ولسنـا في دعـوتنـا هذه نريـد أن يتحـول أبنـاؤ نـا كلُّهم إلى محققي تراث ونـاشـري نصوص، لكننا نستمسك بقوله تعالى: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون[3]).

وكلمـة أخـيرة: إن الاشتغـال بالتراث موقف حضاريّ، وليس نَبْشاً في القبور، واهتماماً بالرِّمم والبِلَى.

وعـيَّرها الواشون أني أحبُّهـا ... وتلك شَكاةٌ ظـاهرٌ عنـك عارُها[4]

ونستغفر الله مما طغا به القلم، أو زَلَّ به اللسان. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبـو أروى

محمود محمد الطناحي

---

(١) الحيوان ٥/٣٢٧

(٢) كان رحمه الله من جلّة المشايخ بالقسم الأدبي بدار الكتب المصرية، وهو الذي صحح طبعة دار الكتب الأولى من «أساس البلاغة»، ويقولون: إن له فضلا ظاهراً على الدكتور طه حسين، ولم أعرف تاريخ وفاته، يرحمه الله.

(٣) سورة التوبة ١٢٢

(٤) البيت لأبي ذؤيب الهـذلي وتمثـل به عبـد الله بن الـزبـير، رضي الله عنهـما، لمّا قيـل له: ياابن ذات النطاقين، أراد أن نطاقها لايغض منه فيعير به، ولكنه يرفع منه ويزيده نُبلا. النهاية ٣/١٦٥

فهـرس المراجــع

(أ)

أباطيل وأسمار. لمحمود محمد شاكر. مطبعة المدني. القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م

الأعلام. لخير الدين الزركلي. الطبعة الرابعة. دار العلم للملايين - بيروت لبنان ١٩٧٩م

أمالي ابن الشجري. حيدر أباد. الهند ١٣٤٩هـ

الإمتاع والمؤانسة. لأبي حيان التوحيدي. تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م

الأمثال. لأبي عبيد القاسم بن سلّام. تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش.

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي. كلية الشريعة - جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

الأنساب للأسمعاني. الجزء الثاني. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. حيدر أباد. الهند ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(ب)

الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث. لابن كثير. شرح الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. بدون تاريخ. مصورة عن الطبعة المصرية بمكتبة محمد علي صبيح وأولاده ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

(ت)

تاج العروس شرح القاموس. للمرتضى الزَّبيدي. طبعة القاهرة. ١٣٠٦هـ

تحقيق النصوص ونشرها. لعبد السلام محمد هارون. الطبعة الثانية. مطبعة المدني. القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي. تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب الحديثة. القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م

التصحيف والتحريف = شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف.
تصحيفات المحدِّثين. لأبي أحمد العسكري. تحقيق الدكتور محمود ميرة. القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م
التنبيه على حدوث التصحيف. لحمزة بن الحسن الاصفهاني. تحقيق محمد أسعد طلس ومراجعة أسماء الحمصي وعبد المعين الملّوحي. دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨هـ
تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الهند ١٣٢٥هـ
تهذيب اللغة. للأزهري. الجزء الاول. تحقيق عبد السلام محمد هارون. المؤسسة المصرية العامة. القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(ج)

الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم الرازي. حيدر آباد. الهند ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م
جمهرة الامثال. لأبي هلال العسكري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والدكتور عبد المجيد قطامش. المؤسسة العربية الحديثة. القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م

(ح)

حياة محمد. للدكتور محمد حسين هيكل. مطبعة مصر ١٣٥٤هـ
الحيوان. للجاحظ. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م

(خ)

الخصائص. لابن جني. تحقيق الشيخ محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م

(د)

ديوان أبي نواس. نشره أحمد عبد المجيد الغزالي. مطبعة مصر ١٩٥٣م

(ذ)

ذيل مشتبه النسبة. للذهبي. تأليف تقي الدين محمد بن رافع السّلامي. تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد - بيروت. لبنان ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦ م



(ر)

ربيع الأبرار. للزمخشري. تحقيق الدكتور سليم النعيمي. بغداد ١٩٧٦م

(س)

سير أعلام النبلاء للذهبي: الجزء السادس. تحقيق حسين الأسد، والجزء السابع تحقيق علي أبوزيد. أشرف عليهما وخرَّج أحاديثهما شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م

(ش)

شرح أشعار الهذليين. صنعة السّكّري. تحقيق عبد الستار فرّاج. ومراجعة محمود محمد شاكر. دار العروبة. القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م

شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف. لأبي أحمد العسكري. تحقيق عبد العزيز أحمد. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م

(ص)

الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. مطبعة محمد حلمي المنياوي. القاهرة ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٦م

(غ)

غريب الحديث. للخَطّابي. تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. وخرَّج أحاديثه عبد القيوم عبد ربّ النبي. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة. جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م

(ف)

الفائق في غريب الحديث. للزمخشري. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م

الفهرست. لابن النديم. تحقيق رضا تجدُّد بن علي. طهران ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م



(ق)

القاموس المحيط. للفيروزابادي. القاهرة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م

(ك)

الكتاب. لسيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون. القاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م

(ل)

لسان العرب. لابن منظور. بولاق مصر ١٣٠٠هـ

(م)

مجمع الأمثال. للميداني. تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السنة المحمدية. القاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م

مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. طبعة مكتبة المعارف. الرباط - المغرب الأقصى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

محاضرات الأدباء. للراغب الأصبهاني. جمعية المعارف المصرية. القاهرة ١٢٨٧هـ

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لابن جني. تحقيق عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٦هـ

مختصر في شواذ القرآن. لابن خالويه. نشر براجستراسر. المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م

المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري. تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنّابي. مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية بغداد ١٩٧٨م

معجم البلدان. لياقوت الحموي. مكتبة الخانجي. القاهرة ١٣٢٣هـ - ١٩٠٦م

معرفة علوم الحديث. للحاكم النيسابوري. تصحيح الدكتور السيد معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان الطبعة الثانية ١٩٧٧م

المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. للحافظ السخاويّ. تصحيح الشيخ عبد الله محمد الصديق، وتقديم الشيخ عبد الوهاب عبد

اللطيف. بيروت ١٣٩٩ هـ مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٧٥هـ
مقدمة ابن الصلاح. دار الحكمة. دمشق ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
منال الطالب في شرح طِوال الغرائب. لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي.
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. كلية الشريعة - جامعة أم القرى. مكة المكرمة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي. تحقيق علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(ن)

النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(و)

(ط)

طبقات الشافعية الكبرى. لابن السبكي. تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. والدكتور محمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م
طبقات القرّاء. المسمَّى غاية النهاية. لابن الجزري. نشر براجستراسر. مطبعة السعادة. القاهرة ١٣٥٢هـ

(ع)

عيون الأنباء في طبقات الأطباء. لابن أبي أصيبعة. القاهرة ١٣٠٠هـ

(غ)

غريب الحديث لابن قتيبة. تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري. مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية. بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
الغيث المسجم في شرح لامية العجم. لصلاح الدين الصَّفدي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م

(ن)

النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

(و)

وفيـات الأعيـان لابن خلكـان. تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر. بيروت - لبنان ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م